**منهجيـــة التعليـــــق على حكم أو قـــــرار قضائي**

 **تعتمد الدراسات القانونية على مجموعة من التطبيقات التي تهدف إلى تكوين الطالب على إسقاط معارفه النظرية على منازعة واقعية نتج عنها حكم أو قرار قضائي بالتحليل و التمحيص ، فلكل منازعة اشكال قانوني يهدف من خلاله المدعي الى ايجاد حل قانوني له ،عن طريق رفع دعوى قضائية او تقديم طلب نتج عنه أمر أو حكم أو قرار .**

 **فالتعليق على حكم او قرار قضائي يؤدي بالضرورة الى تحليل مسالة قانونية تلقى الطالب عنها معلومات نظرية دات بعد إجرائي أو موضوعي . و لا يطلب من الباحث او الطالب اثناء التعليق على حكم أو قرار قضائي ايجاد حل للمشكل القانوني ، لأن القضاء قد بت فيه و لكنه يعتبر مناسبة للمناقشة و محاولة فهم مدى تطبيق القضاء للقانون ، و على هدا الأساس يطلب من الباحث أولا التمكن من المسألة القانونية المطروحة في الحكم او القرار .**

 **انه و للتعرف على المراحل التي يعتمد عليها الطالب لتحليل حكم أو قرار قضائي و دوره في مناقشة العمل القضائي ، مع إمكانية تقديم إقتراحات قانونية مرتبطة بموضوع النزاع تصب في تطبيق القضاء للقانون و روح العدالة ، نطرح الإشكال الآتي بيانه :**

 **ماهي المراحل التي يتبعها الطالب لتحليل حكم أو قرار قضائي ؟ و ما هو دور الطالب خلال عملية التحليل ؟**

 **إن الدراسات النظرية لطلبة تخصص قانون الأسرة تجعلهم قادرين على تحليل الأحكام و القرارات القضائية في مادة منازعة شؤون الأسرة ، يظهرون فيها تمكنهم من الجانب النظري و الشرعي للمسألة موضوع الدراسة و مقاربتها مع التطيبيقات العملية المطروحة على القضاء ، لمعرفة توجه القضاء الجزائري في تبنيه لأحكام الشريعة الإسلامية في بعض المسائل و تطبيقه للقانون في مسائل أخرى .**

 **يمر تحليل حكم أو قرار قضائي بمرحلتين و هما :**

* **المرحلة التحضيرية .**
* **المرحلة التحريرية .**

**أولا : المرحلــــة التحضيريــــــة .**

 **يقصد بالمرحلة التحضيرية العمل الإستخراجي الدي يقوم به الطالب عند قراءة الحكم أو القرار القضائي ، فعلى الطالب إستخراج مايلي :**

 **أ / أطراف النزاع : المدعي و المدعى عليه .**

 **ب / الوقائع : عرض وجيز للوقائع المنتجة في الدعوى و التي يدور حولها الإشكال القانوني و هي وقائع قانونية أو وقائع مادية مرتبطة مباشرة بموضوع النزاع .**

 **ج / الإجراءات : يمر النزاع بمجموعة من الإجراءات ، تبدأ برفع الدعوى و تاريخ صدور الحكم القضائي و تاريخ التبليغ ، و تاريخ الإستئناف و الجهة القضائية المطروح عليها النزاع ، و صدور القرار القضائي و تاريخه و تاريخ تبليغه ، و الطعن بالنقض .**

 **في الكثير من الأحيان يصعب إستخراج كل هاته الإجراءات ،لأن القرار القضائي الصادر عن المحكمة العليا قد لا يتعرض لها كلها ، بل لجزء منها فقط ، و لكن على الطالب أن يستخرج المعلومة الإجرائية المجهولة من المعلومة الإجرائية المعلومة . لأن إجراءات الطعن هي من النظام العام ، و أن العمل القضائي تحترم فيه إجراءات الطعن و طرقه .**

 **يقع على الطالب أن يكون متمكن من طرق الطعن العادية و الغير عادية و كدا من بطاقة الآجال القانونية لأنها تعتبر حجر الزاوية في عملية الإستخراج ، و هي مسألة جوهرية لإرتباط المسائل الإجرائية ببعض المسائل القانونية التي يمكن أن ترتبط بالإشكال القانوني موضوع القرار القضائي .**

 **د / الإدعاءات : و هي مزاعم و طلبات اطراف النزاع التي استندوا اليها للمطالبة بحقوقهم ، يتم عرضها بدقة و باختصار . يساهم الكشف عنها تحديد الإشكال القانوني بدقة .**

**تجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى المحكمة العليا بمناسبة طعن بالنقض ، يكون عن طريق أوجه الطعن بالنقض .**

 **تعرض المشرع الجزائري إلى أوجه الطعن بالنقض ضمن أحكام المادة 358 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و هي مدكورة على سبيل الحصر .**

 **يقع على الطالب التعرف على أوجه الطعن بالنقض المشار إليها ضمن أحكام المادة 358 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و مقارنة ما تم عرضه من أوجه مع نص المادة القانونية المدكورة أعلاه .**

 **ه / المشكل القانوني : يتمثل المشكل القانوني في موضوع النزاع ، بحيث ان القاضي يقوم بتكييف النزاع عن طريق تحديد إطار المشكل القانوني المطروح عليه ، ليتمكن من حصر المادة القانونية الواجبة التطبيق على النزاع من خلال الوقائع و الإدعاءات التي تقدم بها الخصوم مرفقة بأدلة الإثبات**

**ثانيا : المرحلة التحريرية**

 **من خلال هاته المرحلة يقوم الطالب بوضع خطة لدراسة المسالة القانونية المعروضة على القضاء و الإجابة على الإشكال القانوني الدي يطرحه القرار ثم مناقشته .**

 **إن المناقشة القانونية للقرار تعتمد على اسس علمية ، ينطلق فيها الطالب من الأسس النظرية لتطبيقها على الوقائع المطروحة أمامه ضمن نص قانوني يتم تحليله إعتمادا على ما توصل إليه الإجتهاد القضائي في هدا المجال .**

 **إن عملية المناقشة و التحليل تكون ضمن خطة مصممة في شكل مقدمة و عرض و خاتمة ، مقسمة إلى مباحث و مطالب تكون متوازنة ، و ينصح فيها الطالب تجنب تخصيص مبحث نظري و الآخر تطبيقي ، لأن دلك العمل سيؤدي إلى تكرار في المعلومات .**

 **يعرض الطالب في مقدمة عمله موضوع المسألة القانونية محل التعليق في جملة وجيزة ، يلخص فيها الوقائع محل التعليق في فقرة متماسكة يسرد فيها بإيجاز الإدعاءات و الإجراءات منتهيا بطرح المشكل القانوني .**

 **أما عرض المناقشة فيكون ضمن مباحث تعتمد على عناوين تطبيقية**

 **اما الخاتمة فيقدم فيها الطالب رايه من النزاع المطروح .**